



ORIGINAL RESEARCH PAPER

# The Challenges of Dealing with Administrative Corruption in Iraq and Algeria

Ali Mashhadi<sup>\*1</sup>, Shahad Majid Sagban Al-Saudi<sup>2</sup>

**Keywords:**  
Administrative  
Corruption,  
Anti-  
Corruption,  
Oversight,  
Iraq, Algeria,  
Transparency,  
Integrity.

## Abstract

Administrative corruption is one of the most prominent challenges facing contemporary states, due to its negative impacts on the efficiency of the administrative apparatus, the disruption of sustainable development, the rule of law, the protection of public funds, and the erosion of public trust in government institutions. The gravity of this phenomenon increases when these practices transform from limited individual cases into frequent and widespread patterns linked to weak oversight, making their confrontation urgently dependent on an integrated system combining legal, institutional, supervisory, administrative, and preventive measures to curb this pervasive phenomenon across the state's joints. This research also seeks to identify the most significant challenges facing anti-corruption policies, particularly the challenge of weak coordination among oversight bodies, overlapping jurisdictions, slow administrative procedures, the limited authority of certain preventive mechanisms, and the difficulty of recovering funds taken through corruption crimes, in addition to challenges related to integrity, transparency, information disclosure, and the protection of whistleblowers and witnesses. As for Iraq, the challenges of combating administrative corruption are linked to a set of political, administrative, economic, and social factors. Among the most prominent are the multiplicity of oversight bodies concerned with combating corruption and the need to enhance coordination among them, as well as the difficulty of implementing certain legal rulings, the weakness of certain mechanisms for corruption prevention and early detection, and the complexity of administrative procedures. Furthermore, consolidating a culture based on transparency and accountability within institutions is a fundamental requirement to curb the spread of such corrupt practices. Regarding Algeria, the state has adopted a set of legal and institutional mechanisms to address administrative corruption; however, their practical implementation faces challenges related to the effectiveness of oversight and prevention, the coordination of jurisdictions among various oversight bodies and agencies, the enhancement of transparency in public administration and public procurement, and the necessity of developing e-governance mechanisms to reduce direct contact between employees and citizens and limit opportunities for abusing official authority within institutions. The study concludes that effectively dealing with and curbing administrative corruption in Iraq and Algeria requires transitioning from post-corruption remedies to building an integrated system based on prevention, detection, and treatment, alongside the continuous development of legislation, enhanced coordination and information exchange among competent oversight authorities, support for digital transformation, and the protection of whistleblowers and witnesses. The study also affirms that the success of anti-corruption policies is tied to the existence of genuine institutional will and the practical application of the principle of the rule of law.

**1\* Assistant Professor, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.**

**2 PhD Student, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.**

Please Cite This Article As: Mashhadi, A & Al-Saudi, Sh (2026). "The Challenges of Dealing with Administrative Corruption in Iraq and Algeria". *Interdisciplinary Legal Research*, 7(4): 232-245.



This is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY 4.0)

مقاله بحثیه

(الصفحه ٢٣٢-٢٤٥)

## تحديات التعامل مع الفساد الإداري في العراق والجزائر

على مشهدي\*<sup>١</sup>، شهد ماجد صكبان السعودي<sup>٢</sup>

١. استاذ المساعد، كلية القانون، جامعه قم، قم، ايران.

٢. طالبه دكتوراه، كلية القانون، جامعه قم، قم، ايران.

### المخلص

يعد الفساد الإداري أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول المعاصرة، لما يترتب عليه من آثار سلبية تمس كفاءة الجهاز الإداري، وتعطيل عملية التنمية المستدامة، وسيادة القانون، وحماية المال العام، زعزعة ثقة الأفراد بالمؤسسات الحكومية في الدولة، وتزداد خطورة ظاهرة الفساد عندما تتحول هذه الممارسات من حالات فردية محدودة إلى أنماط متكررة وواسعة ترتبط بضعف الرقابة، الأمر الذي يجعل مواجهتها بأمر الحاجة إلى منظومة متكاملة تجمع بين التدابير القانونية والمؤسسية والرقابية والإدارية والوقائية للحد من هذه الظاهرة المتفشية بمفاصل الدولة. كما يسعى هذا البحث إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه سياسات مكافحة الفساد، ولا سيما تحدي ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية، وتداخل الاختصاصات فيما بينها، وبطء الإجراءات الإدارية، ومحدودية سلطة بعض آليات الوقاية، وصعوبة استرداد الأموال المأخوذة من جرائم الفساد، فضلا عن التحديات المرتبطة بالنزاهة والشفافية والإفصاح عن المعلومات وحماية المبلغين والشهود. أما في العراق، ترتبط تحديات مكافحة الفساد الإداري بمجموعة من العوامل السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرزها تعدد الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد والحاجة إلى تعزيز التنسيق فيما بينها، فضلا عن تحدي صعوبات تنفيذ بعض الأحكام القانونية، فضلا عن ضعف بعض آليات الوقاية من الفساد والكشف المبكر عنه، وتعقيد الإجراءات الإدارية، كما تتمثل عملية ترسيخ ثقافة قائمة على الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات أحد المتطلبات الأساسية للحد من انتشار هكذا ممارسات فاسدة. أما في الجزائر، فقد تبنت الدولة مجموعة من الآليات القانونية والمؤسسية لمواجهة الفساد الإداري فيها، إلا أن التطبيق العملي لها يواجه تحديات تتصل بمدى فعالية الرقابة والوقاية، وتنسيق الاختصاصات بين مختلف الأجهزة والهيئات المعنية بالرقابة، وتعزيز الشفافية في الإدارة العامة والصفقات العمومية، فضلا عن ضرورة تطوير آليات الحوكمة الإلكترونية بما يساهم في تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن والحد من فرص استغلال السلطة الوظيفية داخل المؤسسات. وتخلص الدراسة إلى أن التعامل الفعال مع الفساد الإداري والحد منه في العراق والجزائر يتطلب الانتقال من المعالجة اللاحقة للفساد إلى بناء منظومة متكاملة تقوم على الوقاية والكشف والمعالجة، مع تطوير التشريعات بصورة مستمرة، وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المختصة بالرقابة، ودعم التحول الرقمي، وحماية المبلغين والشهود، كما تؤكد الدراسة أن نجاح سياسات مكافحة الفساد يرتبط بوجود إرادة مؤسسية حقيقية، وتطبيق فعلي لمبدأ سيادة القانون.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد الإداري، مكافحة الفساد، الرقابة، العراق، الجزائر، الشفافية، النزاهة.

## المقدمه

يعد الفساد من أخطر التحديات التي تهدد كيان الدولة ومؤسساتها، لما يترتب عليه من أثار تمس مختلف الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والتي تعرقل عمل الإدارة وكفاءتها، وتزعزع ثقة المواطنين تجاه مؤسساتها، إذ تؤدي إلى أضعاف سيادة القانون، وتعيق عملية التنمية المستدامة، ولا يمكن أغفال تحدي تطبيق النصوص القانونية على أرض الواقع، إذ هنالك فجوة بين النص والتطبيق الفعلي له، فضلا عن ضعف التنسيق بين الأجهزة الرقابية ومحدودية عملها وتداخل الاختصاصات فيما بينها كلها عوامل أدت إلى ضعف المنظومة الرقابية في كل من العراق والجزائر.

وبالرغم من الجهود المبذولة في محاربة الفساد، ما تزال عملية التعامل معه تواجه تحديات كبيرة من أبرزها تحديات سياسية وإدارية تتعلق بمدى فاعلية الرقابة، وتطبيق القوانين داخل الدولة، والتنسيق بين الجهات المختصة، وتعزيز التعاون والشفافية والمساءلة في كل من البلدين العراق والجزائر. ومن هنا قسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول في المطلب الأول: التحديات السياسية والإدارية في التعامل مع الفساد الإداري في العراق والجزائر. وفي المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التعامل مع الفساد الإداري في العراق والجزائر. من خلال ما يأتي:

## المطلب الأول: التحديات السياسية والإدارية

يعد الفساد الإداري من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة الحديثة وتعزيز سيادة القانون فيها، إذ لم تقتصر أثار الفساد على إهدار المال العام فحسب، وإنما تمتد إلى إضعاف كفاءة وفعالية المؤسسات العامة، وتعطيل تنفيذ السياسات العامة، فضلا عن أضعاف وزعزعة ثقة المواطنين بالإدارة العامة للدولة.

وتظهر هذه التحديات بصورة أوضح في كل من العراق والجزائر، بالرغم من اختلاف السياقات السياسية والاقتصادية والإدارية لكلا البلدين، وتشير مؤشرات الحوكمة العالمية للسيطرة على الفساد مرتبط بمجموعة من العوامل، من أهمها فاعلية الحكومة، ووجود تنظيم فعال، وسيادة القانون، ومن ثم الاستقرار السياسي، وبالنسبة لمكافحة الفساد لا يمكن أن تعتمد على التجريم والعقوبة الرادعة له، وإنما تتطلب إصلاحا مؤسسيا وإداريا متكاملًا. وفيما يلي سوف نتناول أبرز التحديات للتعامل مع الفساد الإداري من خلال فرعين يتناول في الفرع الأول: التحديات السياسية في التعامل مع الفساد الإداري، أما الفرع الثاني: التحديات الإدارية في التعامل مع الفساد الإداري، من خلال ما يلي:

## الفرع الأول: التحديات السياسية في التعامل مع الفساد الإداري

## أولاً: المحاصصة الطائفية والعرقية

أن المحاصصة الطائفية والعرقية هي الية تقاسم المناصب والسلطة العامة والموارد بين المكونات المذهبية والدينية والعرقية للدولة، وينسب متفق عليها سياسيا، وبغض النظر عن مستوى الكفاءة والفاعلية الفردية .<sup>١</sup>

وتلك الممارسات السلبية قد أفرزتها الطائفية في العراق إذ خلقت مناخ الحروب والازمات والصراعات على السلطة، والفساد المنظم الذي أصبح له عوامل القوة إذ يضاهي قوة الدولة للأسف إذ يفتقر العراق إلى طبقة سياسية مؤهلة ومنظومة حوكمة رشيدة ونزاهة مستقلة ومحيدة، تحقق من خلالها المتابعة والرقابة، فضلا عن غياب منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بها واليات تطبيقها لتحقيق المساءلة والعدالة .<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> - بحث منشور على موقع <https://repository.uobaghdad.edu.iq/articles/aladabj-405> تاريخ الزيارة ١٥\٨\٢٠٢٦.

<sup>٢</sup> - د. مهند العزاوي، متلازمة الطائفية والفساد في العراق، مقال منشور بواسطة منتدى فكرة، ٢٠١٨.

أما في الجزائر لا يبنى نظام الحكم فيها على أساس المحاصصة الطائفية أو العرقية كما هو في العراق، فالجزائر تتبنى نموذج الدولة الوطنية الموحدة والتي تقوم على أساس المواطنة، إلا أن بعضا من الدراسات تؤكد أن الإدارة العامة في الجزائر تواجه تحديات فساد هيكلية وأداري يرتبط بنماذج تقليدية من المحاصصة بشكل غير رسمي والتي تتجلى بمظاهر الجهوية والمحسوبية والقرابة والولاءات القبلية .<sup>١</sup>

### ثانيا: ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد

تعد الإرادة السياسية الحقيقية من أهم العوامل المؤثرة في فعالية السياسات لمكافحة الفساد، إلا ذلك لا يكفي وجود أجهزة رقابية وتشريعات واستراتيجيات وطنية ما لم تتوافر إرادة سياسية حقيقية وفعالية لتطبيقها بصورة مستدامة ومستقلة، وتظهر الإرادة السياسية ضعفها عندما تتردد السلطة العامة في الدولة في اتخاذ القرارات والإجراءات الحاسمة بحق المتورطين بعمليات الفساد، وصورة أخرى عندما تتأثر أعمال الهيئات الرقابية والقضائية بمصالح السلطات السياسية، أو عندما تبقى القوانين والاستراتيجيات دون تطبيق فعلي لها، وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن ضعف التزام بعض القيادات السياسية في الدولة، يمثل إحدى العوامل التي تعيق من عملية مكافحة الفساد، إذ تحتاج إلى تطبيق فعلي للقوانين وبصورة كاملة .<sup>٢</sup>

وفي العراق تشير بعضا من التقارير الدولية إلى أن من التحديات الكبيرة التي تعرقل جهود مكافحة الفساد هو ضعف تنفيذ الإصلاحات، وتأثير البعض من المصالح القائمة، فضلا عن محدودية استقلال وفاعلية بعض من المؤسسات المعنية بالتعامل مع الفساد. وفي ذات الوقت توجد إجراءات وتطورات فعلية في مجال ملاحقة الرقابة والقضاء، إذ وثق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ارتفاعا ملحوظا في عمليات ملاحقة مسؤولي رفيعي المستوى، وخلال الفترة التي غطاها تقريره الثاني في مراقبة المحاكمات .<sup>٣</sup>

أما في الجزائر فيوجد فيها تشريعات وإصلاحات وإجراءات تتمثل بالإرادة السياسية المعلنة لتعامل مع الفساد وتعزيز الشفافية ومنها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وبعض الإصلاحات المرتبطة بالحوكمة، إلا أن التقارير الدولية تشير في المقابل إلى استمرار بعضا من التحديات والتي تتعلق بالشفافية، واليات حماية المبلغين واستقلال المؤسسات داخل الدولة .<sup>٤</sup>

### الفرع الثاني: التحديات الإدارية في التعامل مع الفساد الإداري

#### أولا: ضعف المؤسسات الرقابية

تعتبر الهيئات والمؤسسات الرقابية إحدى الركائز الأساسية لمنظومة مكافحة الفساد الإداري لكونها تقوم بمهام الكشف عن حالات الفساد الإداري وتحقق من مدى مشروعية التصرفات الإدارية والمالية وحالة المخالفات المترتبة على عملية الفساد إلى الجهات المختصة إلا أن تحدي مكافحة الفساد يكمن في ضعف المؤسسات هذه من حيث الاستقلالية والموارد والكفاءة والصلاحيات والتنسيق وهذا يمثل تحديا كبيرا أمام فاعلية مكافحة الفساد.

<sup>١</sup>-مقال منشور على موقع ar.wikipedia.org في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الزيارة في ٢٢\١٧\٢٠٢٦.

<sup>٢</sup>- corruption perceptions index 2025: Decline in Transparency.org \ ١٠ شباط ٢٠٢٦

<sup>٣</sup>-New Civil Society Report On Iraq: Persistent Gaps In Implementation, Oversight, And A Lack Of Political I...

آب. ٢٠٢٥ ١٣

UNDP's Report Signal Progress in Prosecutions, Stronger Convictions, and the Need for Continued J...

<sup>٤</sup>-uncaccoalition.org

New Civil Society Report On Iraq: Persistent Gaps In Implementation, Oversight, And A Lack Of Political I...

آب. ٢٠٢٥ ١٣

UNDP's Report Signal Progress in Prosecutions, Stronger Convictions, and the Need for Continued J...

و يمثل ضعف هذه المؤسسات إحدى التحديات المهمة التي تحد من نجاح السياسة الرقابية في العراق لا يتوقف على مجرد انشاء اجهزه وهيئات متخصصة لمكافحة الفساد وانما فاعلية مكافحته تتطلب توفر مجموعه من الضمانات المؤسسية والقانونية التي تكفل حياد واستقلال هذه الاجهزه وتمنحها بعضا من الصلاحيات الكافية وتزودها بالموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لاداء مهمتها على اكمل وجه اذ يؤدي ضعف استقلال المؤسسات ومحدودية مواردها وتداخل اختصاصاتها، فضلا عن ضعف التنسيق بين اجهزتها الرقابية والقضائية، كل هذه العوامل والتحديات ادت الى أضعاف القدرة على اكتشافه بمراحله الاولى والمبكرة وملاحقة مرتكبي الفساد .<sup>١</sup>

اما فيما يخص الجزائر فيعد ضعف رقابة المؤسسات وتراخيها في اداء واجباتها ومهامها من أصعب التحديات في عملية مكافحة الفساد الاداري، وهذا ناتج عن نقص الخبرة بالكوادر المؤهلة والمعدة رقابيا لهذا الدور، مما يمكن للجهات والاجهزة الرقابية استقطاب بعضا من الكوادر الكفوءة للقيام بعملية الفحص والمتابعة لعمليات الفساد المستشري في المؤسسات العمومية .<sup>٢</sup>

### ثانيا: ضعف المساءلة والشفافية

تعتبر المساءلة والشفافية من اساسيات الوقاية والكشف عن الفساد الإداري، أذ تتيح المساءلة اخضاع العديد من المسؤولين والموظفين العموميين للمحاسبة والرقابة عن قراراتهم وأعمالهم، بينما تقتضي الشفافية اتاحة المعلومات التي تتعلق بالسياسات والقرارات والانفاق العام والعقود الحكومية .

وضعف المساءلة والشفافية في العراق هي إحدى التحديات التي تؤثر في قدرة المؤسسات داخل الدولة في التعامل مع الفساد الإداري، وأن فساد المسؤولين عن النظام السياسي يؤدي الى فساد عام يطال كل أجهزة ومؤسسات الدولة، وعندما يتداخل عمل النخب السياسية الحاكمة في عمل الأجهزة الرسمية سواء بدوافع حزبية أو سياسية ضاربة عرض الحائط لكل اللوائح والقوانين المنظمة لعمل هذه الأجهزة فأثما بذلك تخلق نطاق واسع للفساد الإداري .<sup>٤</sup>

ويرتبط ضعف المساءلة والشفافية بالعراق بضعف مؤسساتها الرقابية، أذ أشارت بعض الدراسات والتقارير أن هشاشة مؤسسات الدولة الرقابية يرتبط بضعف مبدأ الفصل بين السلطات، وأن اليات الانفاذ والأطر القانونية لم تكن قادرة بصورة كافية على مكافحة الفساد، بالإضافة الى تعرض بعض المؤسسات المعنية بعملها لمكافحة الفساد للضغط والتدخلات السياسية.

أما بالنسبة الى الجزائر فإن تحدي المبدأ المساءلة والشفافية يرتبط بالحاجة الفعلية الى التعزيز والتطبيق الحقيقي للأطر والمؤسسات التي تستهدف مكافحة الفساد والوقاية منه، ومن التحديات أيضا هو قلة المعلومات المقدمة في عمليات الوقاية من الفساد، مما يلاحظ في اغلب الأحيان تضاربها ونقصها، او تقديم معلومات مغلوطة وتبقى هذا المعلومات في أحيان كثيرة طي الكتمان، وبالتالي يوصل بها المطاف الى تأخيرها أو عدم الفصل فيها الى أجل غير مسمى، ومن التحديات الموجودة أيضا هو عدم التبليغ عن شبهات الفساد وهو ما يصعب من عمليه مكافحته، فضلا عن حالات كثيرة من الناس لا يبلغون عن عمليات الفساد بسبب تخوفهم من أي ضرر قد يلحق بهم او مضايقات يتعرضون لها وهذه كلها تحديات تضعف كاهل عملية التعامل مع الفساد في الجزائر .<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> - د.علي مشهدي ود علي وادي عبد، دور المؤسسات الرقابية في ضبط الاداء الحكومي في العراق، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٧٣-٣، كانون الثاني\ يناير ٢٠٢٥، ص ٣٣٧-٣٣٨.

<sup>٢</sup> - د. محمد خليفة، دور الهيئات الرقابية في مكافحة الفساد الاداري الجزائري نموذجا، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٦، ٢٠٢٢، ص ٣٨٤-٣٨٥.

<sup>٣</sup> - مقال منشور على الموقع

<https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development->

[indicators.series/IQ.CPA.TRAN.XQ?utm\\_source=chatgpt.com](https://indicators.series/IQ.CPA.TRAN.XQ?utm_source=chatgpt.com) تاريخ الزيارة ١٠\١٧\٢٠٢٦.

<sup>٤</sup> - أمين نعمان الصلاحي، الفساد المالي والإداري، رؤية إسلامية في الوقاية والعلاج، كتاب الامة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، ٢٠١٨، ص ٣١.

<sup>٥</sup> - د. محمد خليفة، دور الهيئات الرقابية في مكافحة الفساد الإداري الجزائري نموذجا، مصدر سابق، ص ٨٢٥-٨٢٦.

### ثالثا: الفساد الهيكلي داخل الأجهزة الحكومية

يعد الفساد الهيكلي داخل الأجهزة الحكومية في الدولة حالة تحول بعض من الممارسات الفاسدة من مجرد مخالفات فردية المرتكبة من بعض الموظفين الى ممارسات ترتبط ببنية المؤسسة الحكومية والية عملها وتوزيع الصلاحيات والوظائف والموارد، بحيث تصبح مظاهر المحسوبية واستغلال النفوذ والتدخل في القرارات والعقود والتعيينات جزءا من البيئة داخل المؤسسة التي يعمل بها، وتكمن الخطورة في هذا النوع من الفساد بجعل مكافحته أكثر تعقيدا، لان المعالجة الفردية للحالة لا تكون كافية إذ كانت البيئة التنظيمية تنتج وتتيح باستمرار مثل هكذا ممارسات.

ويمثل الفساد الهيكلي في العراق أحد أبرز التحديات أمام اليات الرقابة المعنية بمكافحة الفساد، حيث يشهد الواقع العملي داخل الأجهزة الحكومية باستغلال المناصب والدرجات الوظيفية من قبل موظفي الدرجات العليا في الدولة، واستغلال مناصبهم ومواقعهم الإدارية عبر الدخول بقطاعات الاعمال الخاصة التي تؤدي الى نمو أعمالهم التجارية والصناعية والمالية، مما يتيح لهم اتباع أساليب الفساد للأضرار بمصالح الغير والحصول على منافعهم الخاصة .<sup>١</sup>

أما بالنسبة للجزائر فأن الفساد الهيكلي يرتبط بشكل كبير بمواطن الضعف المؤسسي والتنظيمي في الإدارة العامة، ويمدى قدرة الدولة بأجهزتها على تطبيق قواعد الرقابة والنزاهة والمساءلة، وأحيانا كثيرة يؤدي الفساد الهيكلي الى اضعاف الرقابة بسبب منظومة مكافحة الفساد وهذه من السبلات التي تعترض عمليات التعامل مع قضايا وملفات الفساد بسبب اعتمادها على قوانين غير ناجعة في بعض الأحيان ولا توجد أرضية مناسبة للتطبيق الحقيقي على أرض الواقع وهذا ما يضعف من الدور الحقيقي لهيئات الرقابة في التعاطي مع ملفات الفساد .<sup>٢</sup>

وبذلك فأن تحدي الفساد الهيكلي في الجزائر يمثل بوجود مخاطر فساد ترتبط ببعض البنى والإجراءات الإدارية، ولا سيما في مجالات المعاملات المالية الكبيرة مثل الصفقات العمومية، فضلا عن الحاجة الى تعزيز والتناسق بين الأجهزة والمؤسسات الرقابية، وتقوية الرقابة الداخلية، وتوضيح المسؤوليات، وضمان تطبيقها الفعلي لقواعد الشفافية والنزاهة.

### رابعا: ضعف تطبيق القوانين

يعد ضعف الحاصل في تطبيق القوانين وانفاذها من التحديات الهامة والتي تعد جوهرية في جهود مكافحة الفساد الإداري، إذ أن وجود نظام تشريعي وقانوني يجرم الرشوة والاختلاس واستغلال الوظيفة العامة لمصالح خاصة لبعض الأشخاص والاثراء غير المشروع على حساب الغير، وأن وجود اليات للرقابة والمساءلة لا يحقق الغاية المرجوة منه بغياب المنظومة التشريعية والنصوص القانونية والتطبيق الفعلي لها، بإحالة مرتكبي قضايا الفساد الى القضاء وتنفيذ العقوبات والاحكام عليهم دون تمييز.

أما بالنسبة للعراق فأنه يمتلك منظومة تشريعية وعدد من القوانين والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، الا أن ضعف هذا المنظومة وتطبيقها الفعلي بشأن قضايا الفساد، تعد أحد أبرز التحديات الهامة، ويعود السبب في ذلك لانعدام وجود اليات فعالة لتطبيق القوانين، إذ تؤدي في بعض الأحيان الضغوط السياسية الى اعاقه محاسبة الفاسدين من المسؤولين والتلاعب بقضايا العدالة نتيجة ضعف النظام القضائي المتعلق بقضايا الفساد حيث يفتقر لبعض المقومات الأساسية مثل الموارد والاستقلالية الكاملة .<sup>٣</sup>

وهنا وتجدر الإشارة إلى قرار المحكمة الاتحادية رقم ٥٧ / اتحادية / في ٢٠١٧١٨١٣، حيث (قضت المحكمة المذكورة بالحكم بعدم دستورية قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٤ وإلغاءه بسبب تعارضه مع مبادئ الحريات المنصوص عليها في الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ علما إن المادة (١) من القرار ١٢٠ لسنة ١٩٩٤ نصت على ان (لا يطلق سراح المحكوم عن جريمة اختلاس أو سرقة أموال الدولة أو عن إي جريمة عمديه

١- د. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، مظاهره، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ٣٨٤-٣٨٥.

٢- دقدوق سميرة، دور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٢٤، ص ٤٨-٤٩.

٣- بدر محمد السيد قزاز، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٦، ص ٧٥.

أخرى تقع عليها بعد قضائه مدة الحكم ما لم تسترد منه هذه الأموال أو ما تحولت إليه أو بدلت به أو قيمتها) يتضح من هذا النص انه يشمل المحكومين عن الجرائم المنصوص عليها في القرار المذكور وهم سارقي ومختلسي المال العام وعن الجرائم الأخرى العمدية بخصوص ذلك، يقضي بعدم إطلاق سراحهم بعد قضائهم مدة الحكم إلا بعد استرداد الأموال أو ما آلت إليه إلى خزينة الدولة، ونرى انه هو الذي يحفظ الدستور بهذه الطريقة لحفظه الحريات وحقوق المواطنين ويحصن المال العام خاصة في هذه الظروف التي يتعرض فيها بلدنا لأشنع ظاهرة أو بالأحرى مشكلة وطنية ألا وهي الفساد لا كما ذهب إليه المحكمة الاتحادية بل نعتقد إن تشريع الأشد عقوبة على إن يطبق على جميع المدانين دون محاباة أو تفضيل لسبب أو لأخر وحتى يتعض الآخرون هو الأنجع حالياً).

وتمتلك الجزائر أيضاً أطار قانوني مؤسسي لمكافحة الفساد ومن أبرز قوانينها قانون رقم ٠٦-٠١ المؤرخ في شباط\٢٠٠٦ والذي يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، هذا الى جانب قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وبعض النصوص المنظمة للوظيفة العمومية والصفقات العمومية، كما أن مجال الصفقات العمومية يعد مجالاً مهماً عند دراسة تطبيق القوانين وضعفها في مكافحة الفساد في الجزائر، إذ تمثل الصفقات العمومية من أكثر المجالات التي تتعرض لمخاطر الفساد بسبب تعقيد الإجراءات وضخامة الأموال، وتعدد المدخلين .<sup>١</sup>

### المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

أن من أبرز التحديات التي تواجه الدول هو الفساد الإداري والذي يعيق من عمليات التنمية وترسيخ مبادئ العدالة والحوكمة وسيادة القانون، وأن آثاره لا تقتصر على الجانب القانوني أو الإداري فقط، وإنما يمتد الى جوانب مختلفة كالمجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما يصبح الفساد متفشياً داخل البيئة العمل المؤسسي، وهذا ما يضعف من كفاءة الهيئات والأجهزة وتؤدي الى هدر الموارد العامة.

وتمثل التحديات الاقتصادية في العراق والجزائر إحدى عوامل التأثير بقدرته الدولتين على التعامل مع الفساد الإداري، إذ تساهم الازمات المالية وضعف تنوع مصادر الدخل، والاعتماد على الموارد الريعية بشكل كبير، واتساع الانفاق العام، مع توفير بيئة تساعد على ظهور بعضا من صور الاستغلال الوظيفية العامة وتحقيق المصالح والمنافع غير المشروعة على حساب الآخرين.

ولا تقل التحديات الاجتماعية بالأهمية عن التحديات الاقتصادية، إذ ان انتشار بعضا من الممارسات السلبية الاجتماعية، وضعف الوعي بمخاطر ظاهرة الفساد، وانتشار الوساطة والمحسوبية في بعض الأوساط والمعاملات الإدارية، وتزعزع الثقة بالمؤسسات العامة، كلها عوامل تعرقل من جهود مكافحة الفساد، فضلاً عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة قد تؤثر سلباً على قدرة المجتمع في ممارسة دوره الرقابي.

### الفرع الأول: التحديات الاقتصادية في التعامل مع الفساد الإداري

#### اولاً: تأثير الفساد على جذب الاستثمارات

يعد الفساد الإداري أحد العوامل ذو التأثير على مناخ الاستثمار، ولاسيما الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر، لما يترتب عليه من تعقيد الإجراءات الإدارية، وأضعاف الشفافية، وزيادة بتكاليف ممارسات النشاط الاقتصادي، وزعزعة الثقة وعدم اليقين بشأن التراخيص والعقود الحكومية، كلها عوامل أثرت بشكل مباشر على توسيع الاستثمار أو دخول المستثمرين الى السوق.

ويؤثر الفساد الإداري في العراق على البيئة الاستثمارية فيه من خلال زيادة التكاليف الفعلية للمشروعات، إذ يضطر المستثمر في بعض الأحيان الى تحمل المدفوعات غير الرسمية للحصول على الخدمات أو العقود او التراخيص لتسريع الإجراءات الإدارية، وقد أظهرت دراسة اقتصادية عن العراق أن الفساد يساهم في ارتفاع تكاليف التشغيلية للمشروعات الاستثمارية، ويرتبط هذا بالاستثمار المحلي أو الأجنبي، وأثبتت هذه الدراسة أن الفساد في

<sup>١</sup> - بحث منشور على موقع <https://documents.worldbank.org/curated/en/542811487277729890/pdf/IRAQ-SCD-FINAL-cleared->

الاستثمار العراقي لا يقتصر على عزوف المستثمرين فقط، وإنما يمتد الى تقليل كفاءة الاستثمار، وأضعاف المنافسة، وزيادة كلفة المشاريع وتحويل بعضا من موارد الاستخدام الى دفع التكاليف غير الرسمية، فضلا عن عدم وضوح الإجراءات وتفاوت التطبيق القانوني للقواعد، كلها حالات أدت بالمستثمر الى عدم اليقين بالاستثمار في هذه البيئة .<sup>١</sup>

أما بالنسبة لتأثير الفساد في جذب الاستثمارات في الجزائر فإنه يمثل أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر على قدرة الاقتصاد على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر، خصوصا عندما يقترن ويتعلق الامر بضعف الشفافية والتعقيدات الإدارية وعدم وضوح الإجراءات، كلها تؤدي الى خلق بيئة طاردة للاستثمار وتعج بالمخاطر، فالمستثمر بالعادة يبحث عن بيئة أكثر وضوحا وأمانا واستقرارا فأند عدم وضوح القوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية تبعث في نفوس المستثمرين بعدم الاطمئنان مما يقلل من ثقتهم في الاقتصاد الوطني ويحد عمليات تدفق رؤوس الأموال والمشاريع الضخمة .<sup>٢</sup>

كما توصلت مؤشرات الحوكمة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وخلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠٢١ الى أهمية مؤشر السيطرة على عمليات الفساد ضمن مؤشرات الحوكمة المؤثرة داخل البيئة الاستثمارية .<sup>٣</sup>

### ثانيا: هدر الموارد المالية وارتفاع تكاليف المشاريع

يتمثل هدر الموارد المالية وارتفاع تكاليف المشاريع من أبرز الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد الإداري، ولا سيما عندما يرتبط امر الفساد بعمليات تنفيذ وإبرام الصفقات والعقود الحكومية، فبعض الممارسات الفاسدة مثل المحسوبية والرشوة والتلاعب بالمنقصات واستغلال النفوذ، ويؤدي هذا الى اسناد المشروعات الى جهات لا تستند بعملية الاختيار على أساس الكفاءة والجودة، الامر الذي يؤدي الى الارتفاع بقيمة العقود وزيادة في النفقات غير الضرورية، وتأخير بإنجاز المشاريع وانخفاض بجودة المخرجات النهائية.

ويعد الفساد الإداري في العراق أحد أهم العوامل التي تؤثر في كفاءة الاستثمار العام وإدارة الانفاق، وهذا بدوره يظهر بشكل أوضح في مجال المشتريات العامة وإدارة المشاريع الاستثمارية، أذ يشير البنك الدولي الى عمليات المشتريات العامة كانت في العراق ترتبط بمخاطر السعي لتحقيق المنفعة الخاصة والسلوك القائم على المحاباة، وأن ضعف المشتريات وإجراءاتها يمثل أحد الأسباب الهامة للاختناقات في تنفيذ الموازنة العامة، وكما أشار الى أن أنتشار الفساد في التعاقدات الحكومية أسهم وبشكل مباشر في أضعاف بيئة الاعمال في العراق .<sup>٤</sup>

وفي الجزائر ترتبط مشكلة هدر الموارد المالية بصورة وثيقة بقطاع الصفقات العمومية، بالنظر الى ضخامة الموارد المالية التي تمر من خلالها العقود العمومية، وتناولت الدراسة الجزائرية حوكمة الانفاق العام بالنسبة لقضايا الفساد في الصفقات العمومية والتي ترتبط بارتفاع تكاليف المشاريع وتردي جودتها، وأن ضعف الرقابة على تنفيذ المشاريع والصفقات يؤدي الى عدم الكشف عن حالات التأخير في التنفيذ بالوقت المناسب، فضلا عن تضخيم تكاليف المشروع . وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على كفاءة السياسات التنموية ويحد من قدرة الدولة على عملية تحقيق التنمية المستدامة، وأن سوء استغلال الموارد الطبيعية ولاسيما الموارد المائية، تؤدي الى خلق خسائر اقتصادية كبيرة وهذا يكشف عن ضعف نظام الرقابة بشكل عام، الامر الذي نستشف منه أن عملية مكافحة الفساد تعد أكثر تعقيدا ويستعري إصلاحات ادارية ومؤسسية شاملة له .<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> - بحث منشور على موقع <https://jeasiq.uobaghdad.edu.iq/home/vol23/iss101/16/> تاريخ الزيارة ١٦\٧\٢٠٢٤.

<sup>٢</sup> - بوسنة جمال، الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٢١٥.

<sup>٣</sup> - مقال منشور في مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد ٨، العدد ٢، ٢٠٢٣، ١٥٦-١٧٤.

<sup>٤</sup> - دراسة نشرت على الموقع <https://documents1.worldbank.org/curated/en/542811487277729890/pdf/IRAQ-SCD-FINAL>

cleared-02132017.pdf?utm\_source=chatgpt.com تاريخ الزيارة ١٦\٧\٢٠٢٤.

<sup>٥</sup> - مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٨٨-٨٩.

<sup>٦</sup> - بوزيان رحمان جمال، الفساد الإداري واثاره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي-الشلف، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١١٢.

### ثالثاً: تضخم القطاع العام والتوظيف غير الكفوء

أن تضخم القطاع العام والتوظيف غير الكفوء يمثل أحد التحديات المهمة والتي تواجه جهود مكافحة الفساد الإداري في كل من العراق والجزائر، ويؤدي هذا التحدي إلى اتساع الجهاز الإداري بصورة تفوق الحاجة الفعلية إلى زيادة بالنفقات الجارية، وتعقد من عملية الرقابة على هذه الموارد، وتحيي بيئة يمكن من خلالها أن تستغل فيها الوظيفة العامة لغرض تحقيق مصالح شخصية أو سياسية بدلاً من تحقيق المصالح العامة، والمشكلة بمحد ذاتها لا تكمن في زيادة أعداد الموظفين فحسب، بل في ظل غياب التخطيط الدقيق للاحتياجات الوظيفية، وضعف الربط بين الكفاءة والتوظيف والأداء، واستخدام الوظيفة كأداة للاستيعاب السياسي أو الاجتماعي.

وفي العراق يعتبر تضخم القطاع العام من أبرز مظاهر اختلال إدارة الموارد البشرية العامة، حيث يؤدي الفساد في قطاع التوظيف العام إلى عزوف الكثير من الكفاءات المهنية واضطرابها للهجرة خارج القطر مما يؤثر هذا الأمر سلباً على قيم العمل فيضعفها، ويجعل الأداء أقل فاعلية في أغلب الإدارات ويزيد من حجم التسبب الإداري، والانحراف عن الأهداف العامة نتيجة التوظيف غير الكفوء، نتيجة توظيف أعداد هائلة منهم دون الحاجة الفعلية لخدماتهم، الأمر الذي يؤدي إلى إرهاق الميزانية العامة للدولة .<sup>١</sup>

أما في الجزائر فإن المشكلة تكمن في تضخم القطاع العام وترتبط تاريخياً باتساع دور الدولة باقتصادها واعتماد إدارتها العمومية على التوظيف الحكومي لاستيعاد عدد جزئي من طالبي العمل، حيث يؤدي التوسع غير الكفوء والمدروس للموظفين في الجهاز الإداري بالدولة إلى زيادة بمعدل الأعباء والتكاليف المالية والضعف بالكفاءة الإدارية، وأن غياب المعايير الموضوعية عند التوظيف ويكون التعيين على أساس المحسوبية والنفوذ في شغل المناصب والوظائف، وأشغال أفراد غير مؤهلين وعديمي الخبرة لتولي المهام الإدارية كلها عوامل وتحديات انعكست سلباً على عملية مكافحة الفساد الإداري في الجزائر .

### الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية في التعامل مع الفساد الإداري

#### أولاً: تفشي الفقر والبطالة

يمثل انتشار الفقر والبطالة تحدي مهم في جهود مكافحة الفساد الإداري، لما يترتب عليه من آثار مباشرة على قدرة الدولة في تحقيق تنميتها وعدالتها الاجتماعية، وتوفير فرص العمل لفتاتها، فإن ارتفاع نسب ومستويات الفقر يؤدي إلى زيادة الهشاشة بين بعض الفئات الاجتماعية أمام الممارسات الفاسدة، خصوصاً عندما تكون الخدمات العامة ترتبط بقرارات الموظفين داخل المؤسسات الحكومية، وأن ارتفاع نسب ومعدلات البطالة بين الشباب قد يترتب عليه زيادة بالضغط على الوظائف الحكومية، ويجعل الحصول على الوظيفة أكثر الأهمية، الأمر الذي يزيد من استغلال الوساطة والرشوة والمحسوبية مما يهيئ بيئة المتاجرة بالوظائف.

وفي العراق تظهر مشكلة الفقر والبطالة بصورة واضحة في معدلات ومؤشرات سوق العمل ومستويات المعيشة، وتتخذ البطالة بعداً أكثر خطورة بين فئات الشباب، وهذا يكشف لنا المشكلة بأنها لا تتعلق بمجرد وجود الفقر والبطالة بل بتداخلها مع ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل المنتجة خارج نطاق القطاع الحكومي، وهذا ما يساعد على الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى للحصول على فرص العمل الحكومي، مما يزيد من حجم المشاكل الاجتماعية .<sup>٢</sup>

أما بالنسبة للجزائر فإن الصورة تختلف جزئياً عن العراق، إلا أن البطالة وخصوصاً بطالة الشباب والنساء تمثل تحدي مهم لسوق العمل في الدولة، وتؤدي البطالة إلى ارتفاع مستويات الفقر، وتوسع الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، وهذا الأمر يخلق بيئة تساهم في انتشار بعض الممارسات غير القانونية مثل المحاباة والرشوة والمحسوبية للحصول على فرص عمل أو مكاسب مالية أو بغرض الاستفادة من بعض الخدمات، وأشارت البعض من

<sup>١</sup>- نضال محمد رشيد صالح الحمداي، آثار الفساد الإداري والمالي، بحث منشور في المرجع الإلكتروني لمعلوماتية، نشر بتاريخ ١٧\١٠\٢٠٢٢، www.almerja.com.

<sup>٢</sup>- ليلي بن بغيلة، الآليات الإدارية والرقابية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مداخلة علمية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٦.

<sup>٣</sup>- د. أحمد محمد عبد الهادي، الانحراف الإداري في الدول النامية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٧، ص ١١.

الدراسات أن هنالك علاقة طردية بين الفقر والبطالة في الجزائر، حيث أن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى زيادة بنسب ومستويات الفقر على المدى الطويل في الجزائر، وهذا ما يعكس بشكل سلمي على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلد .<sup>١</sup>

### ثانيا: ضعف التعليم والخدمات الصحية

يعد ضعف التعليم والخدمات الصحية أحد أهم التحديات المؤسسية والاجتماعية التي تؤثر بقدرة الدولة على مكافحة الفساد الإداري، بسبب كون كفاءة هذه القطاعات يرتبط بشكل مباشر بجودة الإدارة العامة، وبعدالة توزيع الموارد وفعالية المساءلة والرقابة، وعندما تعاني القطاعات التعليمية والصحية من انخفاض كفاءة الانفاق فيها أو قصور أنظمة المتابعة أو ضعف البنية التحتية، حيث تصبح الموارد المخصصة لها أكثر عرضة لسوء الإدارة والهدر، كما وتزايد صعوبة التأكد من أن الانفاق العام وصل إلى جميع المستفيدين الفعليين.

أما العراق فقد يعاني قطاعا التعليم والصحة تحديات كبيرة منها تراكم نتائج الصراعات والحروب وضعف الاستثمار في رؤوس الأموال، أذ تظهر مشكلة التعليم في العراق من خلال النقص الحاصل في البنية التحتية التعليمية، وكما هو الحاصل عندما يدرسون بعض الطلبة بنظام الدوامين أو ثلاثة دوامات داخل المدرسة نفسها، الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى تقليص وقت التعلم إلى أربع ساعات يوميا، كما وتعاني الخدمات الصحية أيضا من اختلالات في كفاءة الانفاق وتوزيع الموارد، وهذا الاختلال في توزيع الموارد ينتج تحديا ألا وهو مقدار الانفاق وكيفية تخصيصه وقياس نتائجه ومراقبته .

وفي الجزائر يعد ضعف مستويات التعلم والخدمات الصحية من التحديات الاجتماعية التي تؤثر في جهود مكافحة الفساد، أذ تتمثل مشكلة الجزائر بصورة أساسية بين حجم الموارد المخصصة بالدولة للقطاع الاجتماعي وبين النتائج التي يراود تحقيقها، بالإضافة إلى ضرورة تحسين الإدارة والياتها الرقابية. وأن تراجع مستويات الصحة والتعليم وانتشار الاختلالات الإدارية مما يفتح المجال لبعضا من الممارسات غير القانونية بغرض الحصول على الخدمات القطاع، وهذا ما يزعزع الثقة بين المواطنين بهذه القطاعات، فأن تحسين من جودة ومستويات التعليم والصحة وهذا ما يعد من المتطلبات الأساسية لدعم جهود الإصلاح والحد من الفساد الإداري في الدولة .<sup>٣</sup>

### ثالثا: فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية

يتمثل فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية تحدي كبير أمام مكافحة الفساد الإداري، ولأن التعامل مع الفساد الإداري لا يعتمد على القوانين والتشريعات والهيئات الرقابية فقط، بل يحتاج إلى كسب ثقة المواطنين بقدرة المؤسسات العامة على التطبيق الأمثل للقانون بصورة عادلة، وتقديم الخدمات وحماية المال العام، ومحاسبة المخالفين.

وفقدان الثقة بالمؤسسات الإدارية الحكومية في العراق يشكل أحد الإشكالات التي تعترض عملية مكافحة الفساد، وهذا ما ينتج عنه عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية ويضعف من قدرة الدولة على الإصلاحات، وأن تفشي الفساد داخل أغلب الإدارات يضعف ثقة الأفراد بالحكومة وتوصلهم لنتيجة أن الدولة لا تقدم لهم الخدمات اللازمة، وأن القوانين لا تطبق عليهم بصورة عادلة ومتساوية، وهذا ما يعكس تراجع المشاركة بالعملية السياسية ويقوي العزوف عن المشاركة في الحياة العامة للدولة .<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> - بن جلول خالد، فلفول عبد القادر، بعلي حمزة، دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر للفترة (٢٠١٦-١٩٨٥)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٥٢.

<sup>٢</sup> - بحث منشور على موقع [https://www.worldbank.org/en/results/2024/10/29/iraq-improving-quality-of-education-and-access-to-enable-all-students-to-learn?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.worldbank.org/en/results/2024/10/29/iraq-improving-quality-of-education-and-access-to-enable-all-students-to-learn?utm_source=chatgpt.com) بتاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٨\٣.

<sup>٣</sup> - محمد بو عمامة، الحوكمة في قطاعي التعليم والصحة ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٢١٥.

<sup>٤</sup> - هديل كاظم سعيد، تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الإداري، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٧، ص ٤٦.

أما في الجزائر فيعد فقدان الثقة بالمؤسسات الحكومية يؤدي الى تراجع الثقة بين المواطنين والحكومة بمؤسساتها، وأن انتشار ممارسات وصور الفساد داخل بعض الأجهزة الإدارية والمؤسسات، ما يضعف من قدرتها على تحقيق الشفافية والعدالة في إدارة الشؤون العامة، مما يوضح للأفراد أن الدولة واجراءاتها الإدارية قائمة على المحسوبية والمحاباة واستغلال النفوذ، وهذا يجد ذاته تحدي اجتماعي بسبب فقدان الثقة والتعاون بين أجهزة الدولة ومواطنيها، ويؤدي هذه الامر الى انتشار اللامبالاة المجتمعية تجاه قضايا الفساد .<sup>١</sup>

#### رابعا: تعزيز ثقافة الفساد في المجتمع

يعتبر ترسخ بعض التصورات والممارسات الاجتماعية التي تسمح بالفساد تحدي مهم أمام مكافحته، ويقصد به ليس المجتمع فاسد بأكمله، وإنما وجود بعض المواقف والممارسات التي قد تجعل صور الفساد تبدو في بعض الأحيان مبررة أو مقبولة ومثالها المحسوبية والوساطة، واستغلال النفوذ وتقديم المنافع الشخصية على القواعد القانونية، ودفع الرشاوى لتسريع المعاملات، أو لغرض الحصول على وظيفة أو خدمة.

وفي العراق تتداخل مجموعة من العوامل التي يمكن من خلالها المساعدة على استمرار بعض المواقف والممارسات مثل الزبائنية والمحسوبية، والاعتماد على العلاقات الشخصية في الحصول على الخدمات والوظائف، حيث يصبح قبول الرشوة والهدايا أمرا مقبولا، وهذا ما يعزز من نمط حياة يعتمد على النفوذ والعلاقات الشخصية بدلا من الكفاءة والمساواة، وبالتالي يصبح الفساد جزءا من النظام الاجتماعي .<sup>٢</sup>

أما في الجزائر فمسألة تعزيز الثقافة أصبحت تحدي مهم من خلال تدني مستوى الاهتمام لدى المواطنين بمشكلة الفساد، إذ من غير الممكن أن تتمكن هيئات الرقابة من الوصول الى الأهداف المرجوة، وهي مكافحة الفساد والسبب في ذلك يرجع الى البيئة المجتمعية غير المدركة والواعية لمخاطر الفساد، إذ تغلغل الفساد داخل البنية الثقافية للمجتمع، وأصبح ينظر الى الفساد بأنه شخص قوي متغلغل داخل الأوساط المجتمعية وهو قادر على تحقيق المكاسب الشخصية.

#### الخاتمة

وتكشف لنا الدراسة عن وجود وجه المقارنة وعدد من أوجه التشابه بين التجربتين العراقية والجزائرية، من أبرزها الاعتماد على منظومة قانونية ومؤسسية لمكافحة الفساد، وتعدد الجهات الرقابية المختصة بالتحقيق والرقابة، والسعي إلى تعزيز الشفافية والنزاهة فضلا عن حماية المال العام. وفي المقابل، تختلف طبيعة هذه التحديات ودرجة تأثيرها باختلاف البنيان الدستوري والقانوني والمؤسسي في البيئة الإدارية لكل دولة. ومن ثم، فإن التعامل مع الفساد الإداري ومكافحته لا تتحقق بمجرد زيادة عدد الهيئات الرقابية أو القوانين المختصة بذلك، وإنما يتطلب ذلك تحقيق التكامل بين التشريعات والمؤسسات والإدارة والرقابة والقضاء، إلى جانب تفعيل دور آليات الوقاية والكشف المبكر عن حالات الفساد داخل البيئات الإدارية، بالإضافة الى المساءلة واسترداد الأموال وتعزيز التعاون الدولي.

#### النتائج

١- أن الفساد الإداري في العراق والجزائر يمثل تحديا هيكليا ومؤسسيا بارزا لا تقتصر آثاره على حالات فردية فحسب مثل الرشوة أو استغلال الوظيفة العامة، وإنما تمتد الى الإدارة العامة واليائها، وإدارة الموارد العامة، وتطبيق القوانين وجودة الخدمات الحكومية.

٢- واضطرت التحديات السياسية في هذه الدراسة، ضعف استقلالية بعض المؤسسات الرقابية، وتداخل الاختصاصات فيما بينها وضعف التنسيق بين جهاتها المعنية بمكافحة الفساد الامر الذي يعكس تأثيره في فعالية الكشف والتحقيق عن الفساد.

<sup>١</sup>- بوشناق جمال، الفساد الإداري في الجزائر بين الواقع والبيات المكافحة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٨٧.

<sup>٢</sup>- الفساد وتأثيره على الثقافة الاجتماعية في العراق، تقرير صادر عن مركز الدراسات الاجتماعية العراقية، ٢٠٢٢، ص ٦٠.

٣- يساهم الفساد الهيكلي داخل المؤسسات والأجهزة الإدارية الحكومية في استمرار الظاهرة، عندما تتحول بعض الأنماط والممارسات غير المشروعة الى ممارسات وانماط فردية متكررة، مما يجعل معالجتها غير كافية ما لم تقتزن هذه المعالجات باصطلاحات ومؤسسية وأداريه واسعة.

٤- يمثل الفساد تحديا مباشرا للاقتصاد لكلا البلدين، لأنه يؤدي الى رفع تكاليف تنفيذ المشاريع، وهدر الموارد العامة، وضعف كفاءة الانفاق، فضلا عن تقليل من جودة الخدمات والمشاريع العامة الحكومية.

٥- تؤثر البيئة الاجتماعية بقدرة الدولة على التعامل مع الفساد ومكافحته، أذ تؤثر البطالة والفقر وعدم تكافؤ الفرص، كلها تزيد من هشاشة بعض الفئات أمام الممارسات الفاسدة، كما وأن ضعف الخدمات الحكومية تؤدي الى انتشار وتقبل بعضا من صور المحسوبية والوساطة بغرض الحصول على الخدمات.

## التوصيات

١- تعزيز الاستقلال الفعلي والمؤسسي للقضاء والأجهزة الرقابية في العراق والجزائر بما يضمن لها ممارسة اختصاصها بعيدا عن التدخلات والتأثيرات الخارجية التي تعيد من فعالية عملها، مع توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة للقيام بمهامها.

٢- تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة الفساد ومراجعتها بصورة دوريه، وتوحيد نصوصها لسد الثغرات القانونية وضمان التطبيق الأمثل للقوانين مع تعزيز سرعة الإجراءات المتعلقة بملاحقه قضائية في قضاء الفساد

٣- تعزيز تنسيق والتعاون بين أجهزة مكافحة الفساد من خلال وضع وتفعيل اليات واضحة لتبادل البيانات والمعلومات بين الجهات الرقابية والقضائية والهيئات الادارية، بما يمنع تداخل الصلاحيات والاختصاصات او ازدواجية الاجراءات

٤- الإسراع في تطبيق الحوكمة والتحول الرقمي في الإدارات العامة، وخصوصا في المجالات التي تكون عرضة للفساد، وذلك بهدف تقليل الاتصال المباشر والتعاملات النقدية بين الموظف والمراجع، وتوثيق هذه الإجراءات بشكل الكتروني مع اتاحة إمكانية تتبع المعاملات والقرارات بشكل أضمن.

٥- تعزيز دور وسائل الاعلام والمجتمع المدني في الرقابة على الأداء الاداري داخل المؤسسات، مع توفير بيئة مؤسسية وقانونية تسمح بممارسة دورها الرقابي بصورة مسؤولة ومهنية.

## قائمة المصادر:

- بحث منشور على موقع <https://jeasiq.uobaghdad.edu.iq/home/vol23/iss101/16/> تاريخ الزيارة ١٦\٧\٢٠٢٦.
- بحث منشور على موقع [https://www.worldbank.org/en/results/2024/10/29/iraq-improving-quality-of-education-and-access-to-enable-all-students-to-learn?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.worldbank.org/en/results/2024/10/29/iraq-improving-quality-of-education-and-access-to-enable-all-students-to-learn?utm_source=chatgpt.com) تاريخ الزيارة ٣\٨\٢٠٢٦.
- د. محمد خليفة، دور الهيئات الرقابية في مكافحة الفساد الاداري الجزائر انموذجا، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٦، ٢٠٢٢، ص ٣٨٤-٣٨٥.
- د.علي مشهدي ود علي وادي عبد، دور المؤسسات الرقابية في ضبط الاداء الحكومي في العراق، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٣-٧٣، كانون الثاني\يناير ٢٠٢٥، ص ٣٣٧-٣٣٨.
- مقال منشور على الموقع [https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/IQ.CPA.TRAN.XQ?utm\\_source=chatgpt.com](https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/IQ.CPA.TRAN.XQ?utm_source=chatgpt.com) تاريخ الزيارة ١٠\٧\٢٠٢٦.

-New Civil Society Report On Iraq: Persistent Gaps In Implementation Oversight, And A Lack Of Political I...

آب. ١٣٢٠٢٥

New Civil Society Report On Iraq: Persistent Gaps In Implementation, Oversi -

-New Civil Society Report On Iraq: Persistent Gaps In Implementation, Oversight, And A

-uncaccoalition.org New Civil Society Report On Iraq: Persistent Gaps In Implementation, Oversight, And A Lack Of Political I...

آب. ١٣٢٠٢٥

-UNDP's Report Signal Progress in Prosecutions, Stronger Convictions, and the Need for Continued J...

-UNDP's Report Signal Progress in Prosecutions, Stronger Convictions, and the Need for Continued J...

-الفساد وتأثيره على الثقافة الاجتماعية في العراق، تقرير صادر عن مركز الدراسات الاجتماعية العراقية، ٢٠٢٢، ص ٦٠.

-أمين نعمان الصلاحي، الفساد المالي والإداري، رؤية إسلامية في الوقاية والعلاج، كتاب الأمة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، ٢٠١٨، ص ٣١.

-بحث منشور على موقع [https://documents.worldbank.org/curated/en/542811487277729890/pdf/IRAQ-SCD-](https://documents.worldbank.org/curated/en/542811487277729890/pdf/IRAQ-SCD-FINAL-cleared-02132017.pdf?utm_source=chatgpt.com) تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٦\٢٢

-بحث منشور على موقع <https://repository.uobaghdad.edu.iq/articles/aladabj-405> تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٨\١٥

-بحث منشور على موقع <https://repository.uobaghdad.edu.iq/articles/aladabj-405> تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٨\١٥

-بن جلول خالد، فلفول عبد القادر، بعلي حمزة، دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر للفترة (٢٠١٦-١٩٨٥)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٥٢.

-بوزيان رحمان جمال، الفساد الإداري وأثاره على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسنية بن بو علي-الشلف، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١١٢.

-بوسته جمال، الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٢١٥.

-بوشناق جمال، الفساد الإداري في الجزائر بين الواقع واليات المكافحة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٨٧.

-د. أحمد محمد عبد الهادي، الانحراف الإداري في الدول النامية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٧، ص ١١.

-د. بدر محمد السيد قزاز، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٦، ص ٧٥.

-د. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، مظاهره، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ٣٨٤-٣٨٥.

-د. محمد خليفة، دور الهيئات الرقابية في مكافحة الفساد الإداري الجزائري نموذجاً، مصدر سابق، ص ٨٢٥-٨٢٦.

-د. مهند العزاوي، متلازمة الطائفية والفساد في العراق، مقال منشور بواسطة منتدى فكرة، ٢٠١٨.

-د. مهند العزاوي، متلازمة الطائفية والفساد في العراق، مقال منشور بواسطة منتدى فكرة، ٢٠١٨.

-دراسة نشرت على الموقع [https://documents1.worldbank.org/curated/en/542811487277729890/pdf/IRAQ-SCD-](https://documents1.worldbank.org/curated/en/542811487277729890/pdf/IRAQ-SCD-FINAL-cleared-02132017.pdf?utm_source=chatgpt.com) تاريخ الزيارة ٢٠٢٦\٦\٢٦

-د. دقودق سميرة، دور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٢٤، ص ٤٨-٤٩.

- لیلی بن بغيلة، الاليات الإدارية والرقابية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مداخلة علمية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٦.
- محمد بو عمامة، الحوكمة في قطاعي التعليم والصحة ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٢١٥.
- مقال منشور على موقع [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org) في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الزيارة في ٢٠٢٦\٧\٢٢.
- مقال منشور على موقع [ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org) في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الزيارة في ٢٠٢٦\٧\٢٢.
- مقال منشور في مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد ٨، العدد ٢، ٢٠٢٣، ١٥٦-١٧٤.
- مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٨٨-٨٩.
- نضال محمد رشيد صالح الحمداي، أثار الفساد الإداري والمالي، بحث منشور في المرجع الالكتروني لمعلوماتية، نشر بتاريخ ٢٠٢٢\١٠\١٧، [www.almerja.com](http://www.almerja.com).
- هديل كاظم سعيد، تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الإداري، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٧، ص ٤٦.